النقد التيميُّ لابن سبعين

قراءة في السياق والمنطلقات

إعداد الدكتور/ فيصل زامـل الشهراني

الأستاذ المساعد في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة ، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: Fzalshahrani@kau.edu.sa

المستخلص :

يُقَدِّم البحث قراءةً تحليليةً لموقف شيخ الإسلام ابن تيمية من ابن سبعين ضمن إطارٍ أوسع لموقفه من فلاسفة المتصوّفة وأربابِ القول بوحدة الوجود. وقد تحدّد هدفُ الدراسة في تتبّع منطلقات ابن تيمية النقدية ومكوّناتها المفهومية، وبيان تفريقاته بين المقالة وصاحبها، وبين الاتحادية والحلول، وبين الوحدة المطلقة ووحدة الوجود، مع توظيفٍ لمنهجٍ مقارنٍ يوازن بين ابن عربي والقونوي والعفيف التلمساني من جهة، وابن سبعين من جهة أخرى. اعتمد البحثُ على تحليلٍ مفاهيميّ دقيق لمصطلحاتٍ أصولية ومنطقية (المطلق بشرط الإطلاق/لا بشرط، الكلي/الجزئي، الماهية/الوجود)، مع إظهار أثر الخلط بينها في بناء المذهب الاتحادي. وتخلُص الدراسة إلى أنّ ابن تيمية يرى مقالةَ ابن سبعين مركَّبةً من موادَّ كلاميّةٍ تعطيلية وصوفيّةٍ شَطَحيّة وفلسفيةٍ مشائية، وأنّ فسادَها يتبدّى في التناقض الداخلي وفي مصادمة المعقول والمنقول، وأنّ شدّةَ حكمه على «المتَفَلْسِفَة من المتصوّفة» لا تَمنعُه من أصلٍ اعتذاريٍّ يفصلُ فيه بين الذوات والمقالات ويرجّح العذرَ للجهّال والمقلّدين. كما تُبيّن الدراسةُ تفريقَ ابن تيمية بين درجات القائلين بالوحدة، فيجعلُ ابنَ عربي أخفَّ ضلالاً من القونوي والتلمساني، ويرى ابنَ سبعين أقربَ إلى القول بالوحدة المطلقة لالتزامه لوازمَها الميتافيزيقية.

الكلمات المفتاحية: ابن تيمية؛ ابن سبعين؛ وحدة الوجود؛ الاتحاد؛ الحلول؛ ابن عربي؛ صدر الدين القونوي؛ العفيف التلمساني؛ المطلق بشرط الإطلاق؛ الكلي والجزئي؛ الماهية والوجود.

Ibn Sab'in's Taymiyya Criticism
A Reading of Context and Premises

Prepared by Dr. Faisal Zamil Al-Shahrani
Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Education, King Abdulaziz University, Jeddah, College of Arts and Humanities, Department of Sharia and Islamic Studies
Email: Fzalshahrani@kau.edu.sa

Abstract :
The research presents an analytical reading of Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah's position on Ibn Sab'in within a broader framework of his position on Sufi philosophers and proponents of the doctrine of the unity of being. The study's objective was to trace Ibn Taymiyyah's critical premises and their conceptual components, and to clarify his distinctions between the article and its author, between unionism and incarnation, and between absolute unity and unity of being, with Employing a comparative approach that balances Ibn Arabi, al-Qunawi, and al-Afif al-Tilimsani on the one hand, and Ibn Sab'in on the other. The research relied on a precise conceptual analysis of jurisprudential and logical terms (the absolute with the condition of absoluteness/without condition, the universal/the particular, essence/existence), while demonstrating the impact of mixing them in constructing the unionist doctrine. The study concludes that Ibn Taymiyyah He sees Ibn Sab'in's essay as a composite of nullifying theological material, superficial Sufism, and peripatetic philosophy. Its corruption is evident in its internal contradiction and in its clash with reason and tradition. His harsh judgment on the "philosophizing Sufis" does not prevent him from adopting an apologetic approach, distinguishing between the essence and the articles, and preferring to excuse the ignorant and the imitators. The study also demonstrates Ibn Taymiyyah's distinction Among the ranks of those who believe in unity, he considers Ibn Arabi less misguided than al-Qunawi and al-Tilimsani, and views Ibn Sab'in as closer to the view of absolute unity due to his commitment to its metaphysical implications.

Keywords: Ibn Taymiyyah; Ibn Sab'in; unity of being; union; incarnation; Ibn Arabi; Sadr al-Din al-Qunawi; al-'Afif al-Tilimsani; the absolute with the condition of absoluteness; the universal and the particular; essence and existence.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة وتمهيد :

الحمد لله الذي أبان طريق الحق وهدى إليه، والصلاة والسلام على رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم، خير مبعوث لخير أمة، وعلى أهل بيته الأطهار وصحابته الأخيار، أما بعد:

لقد كان سادة المتصوفة ومتقدموهم -رحمهم الله- منذ البدء حريصين كل الحرص على حماية حمى التصوف وسالكيه من اللوثات والانحرافات وأمارات الغلو والشطط. وإنَّ النّاظر في المدوّنة الصوفية المبكرة ليرى هذا بجلاء. ويحفظ لهؤلاء الأئمة تنبيههم وتقريرهم. وعلى سبيل التمثيل والتدليل فقد نصَّ ابن السَّرَّاج[١] في اللمع والكلاباذي[٢] في التعرف على ما ينبغي على المريد السالك أن يعرفه ويلزمه، وما يجب عليه اجتنابه.

ويكشف الإمام الجليل والعالم الكبير ابن تيمية في مؤلفاته الضخمة عن عقل وافر وعلم غزير، وبصر تام ومعرفة عميقة بالتصوف وتاريخه ورجالاته. وكثيرا ما كان يميز -رحمه الله- بين أجلاء شيوخ المتصوفة، ممن ساروا على نهج الكتاب والسنة. وبعض المنتسبين للتصوف الذين حادوا عن الطريق؛ فمزجوا التصوف بفلسفات ضالّة، أو خلطوه بما هو غريب أجنبي عنه.

وغايتي وقصدي من هذه الورقة الموجزة أن أقف على معالم نقدِ ابن تيمية لابن سبعين، ولا يمكن فهم حقيقة هذا الأمر، إلا في سياق موقف ابن تيمية من التصوف عموما، ومن فلاسفة المتصوفة خصوصا.

---

(١) أبو نصر عبدُ الله بنُ عليٍّ السَّرَّاجُ الطوسيّ (ت. ٣٧٨هـ): صوفيٌّ من أهل طوس، من أوائل من ألَّف في علم التصوف، اشتهر بكتاب «اللمع في التصوّف» الذي جمع فيه أصول المصطلحات والأحوال وشيئًا من طبقات القوم. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ٥٢٩/١٨.

(٢) أبو بكر محمدُ بنُ إسحاقَ البخاريّ الكلاباذيّ (ت. ٣٨٠هـ): صوفيٌّ من نواحي بخارى، صاحبُ «التعرّفِ لِمَذهَبِ أهلِ التَّصوّف»، من أقدم المصنّفات الجامعة في اصطلاح المتصوفة وتعاليمهم.

وليس المراد من هذه الورقة التحقيق والتدقيق في مقالة ابن سبعين والتفصيل في آرائه فضلا عن الكلام عن سيرته وشخصه فلهذا مظان أخرى[١]، ومقام أطول وأليق. إنما المراد هنا التفتيش عن حقيقة منطلقات ابن تيمية النقدية لمقالة ابن سبعين في سياق موقفه العام الشامل ممن يسميهم بملاحدة المتصوفة أو فلاسفة المتصوفة.

تُبنى هذه الدراسة على تحليل نصي مقارن لموارد ابن تيمية في نقد الاتحادية، مع التركيز على مواضع تعرِّف بالمصطلحات الحاكمة (الاتحاد/الحلول، وحدة الوجود/ الوحدة المطلقة، المطلق بشرط الاطلاق/لا بشرط، الكلي/الجزئي). واستُعمل المنهج المقارن لموازنة مواقفه من ابن عربي والقونوي والتلمساني وابن سبعين، مع تتبع لوازم كل مقالة في أبواب التوحيد والنبوات. وتعتمد الدراسة على القراءة القريبة للنصوص مع رد المتشابه إلى المبين، وتقييد المجمل بالمفصل، وتقديم المحكم في بناء النتائج.

موقفٌ مبدئيٌّ صارم

لابن تيمية موقف حاد عنيف جدا تجاه من يسميهم بملاحدة أو متفلسفة المتصوفة؛ فهو يؤكد ابتداء على زيف ادعائهم أنهم "خلاصة الخاصة من أهل الله[٢]"، بل هم عنده من أكفر الخلق وأضلهم وأبعدهم عن سبل الهدى. وابن سبعين نفسُهُ في نظر ابن تيمية مدع كذاب "من أكابر أهل الإلحاد، أهل الشرك والسحر والاتحاد.[٣]" جمع هو وجماعته سوءات وسيئات مختلفة. ولا يغيب عن ابن تيمية هنا توظيف شهادات بعض العلماء الآخرين الرافضين لزندقة ابن سبعين وأصحابه. فهو ينقل عن قطب الدين ابن القسطلاني[٤] تسميته لابن سبعين وجماعتِهِ بالليسية وتحذيره منهم. وقد سماهم بهذا الاسم؛ لأنهم يقولون في أورادهم وأذكارهم: ليس إلا الله، بدل قول

---

(١) مما وصلنا من كتب ابن سبعين: "بُدُّ العارف" بتحقيق د. جورج كتّوره. على خلاف طويل في ضبط عنوان الكتاب، ومجموعة من رسائله نُشرت بتحقيق وعناية د. عبد الرحمن بدوي. وللفاضل د. أبو الوفا الغنيمي التفتازاني كتابه المميز "ابن سبعين وفلسفته الصوفية" وأصله رسالة جامعية.

((٢)) بيان تلبيس الجهمية ٥٨٤/٤.

((٣)) مجموعة الرسائل والمسائل ٧٧/١، وانظر: الجواب الصحيح ٢٥/٣.

((٤)) قطبُ الدِّينِ أبو بكرٍ مُحمّدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ القَسطلّانيّ (٦١٤–٦٨٦هـ): مُحدِّثٌ وصوفيٌّ مصريّ، رحل إلى الشام والعراق وأقام بمكّة، ثم تولّى مشيخةَ دارِ الحديثِ الكاملية بالقاهرة؛ من مصنّفاته «اقتداءُ الغافلِ باهتداءِ العاقل» و«تكريمُ المعيشةِ بتحريمِ الحشيشة». انظر: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للتقي الفاسي ٣٣٥/٦.

المسلمين: لا إله إلا الله= تأكيدا منهم على بدعتهم وإحداثهم العظيم في الدين، وقولهم بوحدة الوجود المطلقة[١]. على أنَّ الإيراد والذكر المجرد لهذه العبارة لا بأس ولا إشكال فيه بحسب ظني. وهي لا تُنافي أو تضادُّ كلمةَ الحق والتوحيد (لا إله إلا الله). بل قد يوردها المرء في حال استغراقٍ ووجدٍ لا يشهد معه إلا ربه وخالقه سبحانه. لكنَّ إنكار القسطلاني وغيره على أولئك ليس باعثُهُ الذكر فقط. بل ما احتفَّ بهذه الحادثة من قرائن، وعُرفت به تلك الجماعة من انحرافات أخرى قولية وعملية، والله أعلم. فقد يرد في سياق الذكر قولُ «ليس إلا الله» على جهة الاستغراق اللغوي لذكر الحق وحده، ولا تعارض بينه وبين كلمة التوحيد «لا إله إلا الله» إذا حُمل على هذا المعنى؛ غير أن ابن تيمية نبه إلى أن الاتحادية تُخرج العبارة من ميدان الذكر المشروع إلى تقرير «هوية مطلقة» تسلب الفوارق الخالقية والمخلوقية، فتغدو العبارة عندهم شعار مذهب لا ذكر عبادة، وهو محل الإنكار.

ويحكي ابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه ورسائله أنه جادل أهل وحدة الوجود مرارا، وناظرهم وأفحمهم بالحجة والبرهان، بل إن بعض المنتسبين لهذه البدعة تابوا وآبوا على يديه، وأكبروه وعظموه. يروي عن نفسه بعد دخوله الإسكندرية -وقد فشت بدعة وحدة الوجود في مصر حينها- أن بعض هؤلاء أتوه طالبين منه أن يشرح لهم كلام ابن سبعين ثم يبطله؛ فشرح لهم كلام ابن سبعين وأظهر لهم أنه يقول بالوحدة المطلقة؛ فسلّموا له واعترفوا بذلك[٢]. وهذه عادة ابن تيمية وسنته في كثير من شؤونه الإصلاحية، إذ يقرن القول بالعمل، ولا يكون الاحتساب عنده مقتصرا على التصنيف والتأليف والكتابة.

****

((١)) مجموعة الرسائل والمسائل ٢٧٨/١.

((٢)) انظر: النبوات لابن تيمية ٣٩٩/١.

ابن سبعين في عين ابن تيمية

يذكر ابن تيمية أنَّ ابن سبعين عُرف ببلايا، دل اجتماعها على فساد اعتقاد الرجل، وزندقته، منها:

- كثرة تنبؤاته الكونية المستقبلية الكاذبة[١].
- اشتغاله بالسحر والكيمياء، مع ما في ذلك من شر مستطير وانحراف كبير[٢].
- فظاعة ما يُحكى عنه، كزعمه أن البيوت المحجوجة في الأرض ثلاثة: مكة وبيت المقدس والبندر، وهو معبد للمشركين بالهند، بل رغب في السفر للهند لكثرة المعبودات فيها دون الله، وظهور الشرك هناك[٣]، يقول ابن تيمية: "ولهذا حدثني الثقة أن ابن سبعين كان يريد الذهاب إلى الهند، وقال: إن أرض الإسلام لا تَسَعُه؛ لأن أهل الهند مشركون يعبدون كل شيء حتى النبات والحيوان.[٤]"
- ميله للتشيع، وغلوه في آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، ومن أجل ذلك عاداه حاكم مصر الظاهر بيبرس، وطلبه غاية الطلب، ولكنَّ ابن سبعين اختفى وهرب منه[٥].

والظاهر هنا أنَّ موقف ابن تيمية من ابن سبعين لم يُبنَ على كتب الرجل فقط، بل نجده يضمُّ إلى ذلك ملامحَ شخصية ابن سبعين، وسياق تشكلها، وما نُقلَ عنها من أخبار وضلالات.

((١)) انظر: نقض المنطق ١٢١، ذكر ابن تيمية هذا عن ابن عربي وابن سبعين وغيرهما، وللاستزادة بخصوص بعض ما نُسب لابن عربي من تنبؤات مستقبلية راجع "بحر بلا ساحل: ابن عربي، الكتاب والشريعة" لميشيل شودكيفيتش حاشية صفحة ٤٢.

((٢)) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٧٣/٢٩، ٣٨٣، الصفدية ١٢٢/١، وليس المقصود بالكيمياء ما استقر عند الناس وتعارفوا عليه من علم منضبط ذي قواعد وأصول واضحة. راجع إن شئت كتاب الدكتور عبد الرحمن قائد (الكيمياء القديمة: حقيقتها ومواقف العلماء منها)، وقد نشر ضمن الكتاب رسالة لابن قيم الجوزية في التحذير من الكيمياء.

((٣)) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري ٣٠٦.

((٤)) مجموع الفتاوى ٤٧٨/٢.

((٥)) راجع كلام محقق بغية المرتاد ١٣٦.

حدّة وشدّة الحقِّ مع الإعذار

ينطلق ابن تيمية من قاعدة الرحمة العامة، والإعذار الأكيد للمسلمين، حتى من أخطأ وانحرف منهم. فالجهل والتأويل والإكراه، أبواب عظيمة لإعذار المخالف، مع نصحه وبيان الحق له والرفق به. وكثيرا ما كرر ابن تيمية، أن أهل السنة يعرفون الحق ويرحمون الخلق[١]. ورغم شدة ابن تيمية على دعاة وحدة الوجود، إلا أنه يؤكد أن كثيرا من أتباعهم لا يعرفون حقيقةَ مقالتهم، ولا يدرون ما أبعادها، بل ربما لم يدرِ بعض رؤوس البدعة بحقيقتها ومآلاتها. أنقل نصه هنا لأهميته إذ يقول: "أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم، لما فيه من الألفاظ المجملة والمشتركة، بل وهم أيضاً لا يفهمون حقيقة ما يقصدونه ويقولونه، ولهذا يتناقضون كثيراً في قولهم، وإنما يتخيلون شيئاً ويقولونه أو يتبعونه، ولهذا قد افترقوا بينهم على فرق، ولا يهتدون إلى التمييز بين فرقهم، مع استشعارهم أنهم مفترقون، ولهذا لما بيّنتُ لطوائفَ من أتباعهم ورؤسائهم حقيقة قولهم، وسر مذهبهم، صاروا يعظمون ذلك، ولولا ما أقرنه بذلك من الذم والرد لجعلوني من أئمتهم، وبذلوا لي من طاعة نفوسهم وأموالهم ما يجل عن الوصف، كما تبذله النصارى لرؤسائهم، والإسماعيلية لكبرائهم، وكما بذل آل فرعون لفرعون. وكل من يقبل قول هؤلاء فهو أحد رجلين: إما جاهل بحقيقة أمرهم، وإما ظالم يريد علواً في الأرض وفساداً، أو جامع بين الوصفين.[٢]"

وابن تيمية أيضا يؤكد أنه مشغول بالحكم على المقالة، وبيان خطرها وعظيم ضررها، أما الحكم العينيُّ على أصحابها؛ فهو غير معنيٌّ به، ولا مفتش عنه. يقول عن أهل وحدة الوجود: "ومن الممكنات أنه قد تاب جُلُّ أصحاب هذه المقالات، والله تعالى غافر الذنب قابل التوب شديد العقاب، والذنب وإن عظُم والكفر وإن غلظ وجَسُمَ؛ فإن التوبة تمحو ذلك كله.[٣]" وفي ذات السياق يقول عن ابن عربي، وكلامه عنه يشمل غيره من أرباب الوحدة: "والله تعالى أعلم بما مات الرجل عليه، والله يغفر لجميع المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات (ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذي سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم).[٤]"

---

(١) انظر مثلا: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٩٦/١٦.

((٢)) مجموعة الرسائل ٤/٤.

((٣)) مجموعة الرسائل ١١٧/١.

((٤)) مجموعة الرسائل ١٧٤/١.

فأنت ترى هنا أن ابن تيمية هنا في أحكامه يفصل ويميز بين التابع والمتبوع، والقائل والمقالة، ويحتاط ويعتذر كثيرا. وهذا مأخذ ضروري مؤثر، لم يفطن له كثير من الناس.

خارطة أولية موجزة لفلاسفة المتصوفة

يقسم ابن تيمية الطيف الاتحادي إلى ثلاث طبقات إرشادية لفهم المواقف: طبقة «المخففين» (ابن عربي) ممن يقرون بالشرائع ويفرقون بين الظاهر والمظاهر مع اضطراب ظاهر في العبارة؛ وطبقة (القونوي) ممن غلبت عليهم المعاني المنطقية والميتافيزيقية؛ وطبقة «المؤكدين للوحدة المطلقة المصرحين بها» (التلمساني/ابن سبعين) الذين تسري عندهم لوازم المطلق والكلي في كل الأبواب.

وخبرة ابن تيمية بفكر ابن سبعين وشذوذاته فرع عن خبرته برجالات المتصوفة؛ فقد كان مطلعا على كلام متصوفة وحدةِ الوجود، مدركا لمراميهم، ومنْ تتبعَ كلامه ظهر له قوة علمه بهم، وحُسن تمييزه بين مواقفهم ودوافعهم. فهم وإن اجتمعوا في القول بوحدة الوجود إلا أن بين مشاربهم نوع اختلاف، وبين مصادرهم تباين. وهذا من الإنصاف العزيز، والأمانة التي قلّت وضعُفت لدى كثير من المنتسبين للحق والخير.

وحتى نوضح ما ذكرناه فسنلخص موقف ابن تيمية من ثلاثة يُعدُّون من أهم دعاة الوحدة، إذ يُظهر رأيُ ابنِ تيمية فيهم فطنتَه العميقة، ودرايته الكبيرة بخارطة هؤلاء الاتحادية، وهم ابن عربي الطائي، وتلميذه صدر الدين القونوي ويسميه ابن تيمية أحيانا في كتبه الرومي، والعفيف التلمساني تلميذ الأخير.

فمع شدة نقد ابن تيمية لابن عربي وتشنيعه عليه؛ إلا أنه في نظره أخف ضلالا، وأقل انحرافا من غيره. وإذا فتشنا عن الأسباب التي دعت ابن تيمية لهذا الحكم فسنلقاها في جملة من الأمور، أهمها:

أولا: أن ابن عربي أعلمُ بالحديث والتصوف المشروع من باقي الاتحادية، وهو أقرب للإسلام وله كلام حسن جيد في مواضع قد ينتفع به بعض المتصوفة. فالمادة

التي غلبت على ابن عربي مادة صوفية، أما المادة الفلسفية في كلامه وإن وجدت، إلا أنها أظهر وأشدُّ حضورا في كلام ابن سبعين والتلمساني[١].

ثانيا: تفريقه بين الظاهر والمظاهر، وإقراره للأوامر والنواهي والشرائع. يقول ابن تيمية: "لكن ابن عربي أقربهم إلى الإسلام وأحسن كلاماً في مواضع كثيرة، فإنه يفرق بين الظاهر والمظاهر فيقر الأمر والنهي والشرائع على ما هي عليه، ويأمر بالسلوك بكثير مما أمر به المشايخ من الأخلاق والعبادات، ولهذا فإنَّ كثيرا من العبّاد يأخذون من كلامه سلوكَهم فينتفعون بذلك وإن كانوا لا يفقهون حقائقه، ومن فهمها منهم ووافقه فقد تبين قوله.[٢]" فمقالة ابن عربي في الوحدة على ما فيها من كفر وزندقة أخفُّ ضررا وأقلُّ خطرا من مقالة غيره من القائلين بالوحدة المطلقة.

ثالثا: يُفسر ابن تيمية اضطراب ابن عربي تفسيرا حسنا؛ فهو اضطراب محمود من وجه، وهو أنه لا يثبُتُ على الباطل والقول بالوحدة ثباتَ غيره كابن سبعين والتلمساني. يقول في سياق التدليل والتعليل لكون ابن عربي أقرب أهل الوحدة للإسلام: "لما يُوجد في كلامه من الكلام الجيد كثيرا؛ ولأنه لا يثبُتُ على الاتحاد ثبات غيره، بل هو كثير الاضطراب فيه، وإنما هو قائم مع خياله الواسع الذي يتخيل فيه الحق تارة والباطل تارة أخرى.[٣]"

أما القونوي فحظه من النظر والكلام أكبر من حظ شيخه ابن عربي، "لكنه أكفر وأقل علما وإيمانا، وأقل معرفة بالإسلام وكلام المشايخ.[٤]" مع غلبة المادة الفلسفية عليه، وضعف مادته الصوفية.

إلا أنَّ النصيبَ الأعظم من هجوم ابن تيمية وتشنيعه وتضليله كان للعفيف التلمساني، فهو من القائلين بالوحدة المطلقة، بل هو أعظم القائلين بها كفرا بالله وإلحادا[٥]. يقول عنه ابن تيمية: "وأما الفاجر التلمساني فهو أخبث القوم وأعمقهم في الكفر فإنه لا يفرق بين الوجود والثبوت كما يفرق ابن عربي، ولا يفرق بين المطلق والمعين كما يفرق الرومي [صدر الدين القونوي]، ولكنْ عندَهُ ما ثمَّ غيرٌ ولا سوى بوجه من

((١)) انظر بغية المرتاد ٤٤٥، الصفدية ٢٨٣/١.

((٢)) مجموعة الرسائل ١٧٦/١، فيما يخص لزوم ابن عربي للأمر والنهي، راجع كتاب كلود عداس (ابن عربي: سيرته وفكره).

((٣)) مجموعة الرسائل والمسائل ٦/٤.

((٤)) مجموعة الرسائل ١٨/٤، وانظر ذاتَ المصدر ٢٦/٤.

((٥)) انظر: مجموعة الرسائل ٢٦/٤.

الوجوه، وأن العبد إنما يشهد السوى ما دام محجوبا فإذا انكشف حجابه رأى أنه ما ثم غير...ولهذا كان يستحلُّ جميع المحرمات حتى حكى عنه الثقات أنه كان يقول البنت والأم والأجنبية شيء واحد ليس في ذلك حرام علينا وإنما هؤلاء المحجوبون قالوا حرام فقلنا حرام عليكم...وكان يقول: أنا ما أمسك شريعة واحدة، وإذا أحسن القول يقول: القرآن يوصل إلى الجنة، وكلامنا يوصل إلى الله تعالى، وشرحَ الأسماءَ الحسنى على هذا الأصل الذي له، وله ديوان شعر قد صنع فيه أشياء، وشعره في صناعة الشعر جيد، ولكنه كما قيل: لحم خنزير في طبق صيني، وصنّف للنصيرية عقيدة، وحقيقة أمرهم أن الحق بمنزلة البحر وأجزاء الموجودات بمنزلة أمواجه.[١]" بل حدّث بعضهم ابنَ تيمية أن التلمساني -والعياذ بالله- كان يقول: "القرآن كله شرك، ليس فيه توحيد، وإنما التوحيد في كلامنا.[٢]" ويذكر ابن تيمية ما رُمي به التلمساني من الانتساب للنصيرية -كما مر في الاقتباس الأخير- ويذكر أن بعضهم قال للتلمساني: أنت نصيري؛ فقال: نُصيرٌ جزء مني.[٣]"

ومع هذا كله، فقد كان ابن سبعين معظّما لشأن التلمساني، بل يراه أحذق القوم وأبصرهم بمقالة الوحدة المطلقة، وحسبك بقومٍ هذا كلامهم ضلالا وبعدا عن الحق، ومجانبة للهدى ونور الرسالات. يقول ابن تيمية عنهم: ""فتبا لطائفة تدعي التحقيق والعرفان، ويكون قولها أقبح وأعظم كفرا وضلالا من قول أكفر الخلق بالرحمن.[٤]"

ملامح ومكونات مقالة ابن سبعين

في هذا الجزء من البحث سنقف عند رؤية ابن تيمية لأهم ملامح مقالة ابن سبعين، وأظهر مكوناتها، مع المرور على بعض مقالاتهم وآرائهم الاعتقادية الدالّة على هذه الملامح، والمثبِتة لهذه المكونات. فقد وصف ابن تيمية مقالة ابن سبعين وعامة متفلسفة المتصوفة بوصفين هامين دالين:

((١)) مجموعة الرسائل ١/١٧٧، ١٧٨.

((٢)) مجموعة الرسائل ٤/٤٥.

((٣)) الجواب الصحيح ٤/٣٠٥ بتصرف يسير.

((٤)) بغية المرتاد ٤٣١.

أولا: أنَّ تصور مقالة ابن سبعين كاف لمعرفة بطلانها، ولا حاجة للرد عليها أصلا[١]، "ولولا أن أصحاب هذا القول كثُروا وظهروا وانتشروا وهم عند كثير من الناس سادات الأنام، ومشايخ الإسلام، وأهل التوحيد والتحقيق، وأفضل أهل الطريق، حتى يفضلوهم على الأنبياء والمرسلين، وأكابر مشايخ الدين، لم يكن بنا حاجة إلى بيان فساد هذه الأحوال، وإيضاح هذا الضلال، ولكن ليُعلم بذلك أن الضلال لا حد له.[٢]" ويرى ابن تيمية أنَّ أدلة إبطال قول الحلولية الاتحادية كثيرة متنوعة جدا[٣]، مع ما في قولهم من تناقض ظاهر، مردُّهُ مخالفة الرسل وشرائعهم[٤]، بل قول ابن سبعين ومن شابهه وقاربه من أقبح السفسطات[٥]. فكلام ابن سبعين فيه من مضادة النقليات/الشرعيات، ومصادمة العقليات ما فيه، وهو ظاهر البطلان بيّن الضلال، ولولا تغير كثير من فِطَر الناس، وامّحاء معالم الحق؛ لما احتيجَ للردِّ عليه وإيضاح خطله وخطئه.

ثانيا: مقالة ابن سبعين فيها اشتباه وغموض وخفاء والتباس شديد، وكذا عامة مقالات ملاحدة المتصوفة، "ومثل ابن سبعين وأمثاله ممن أظهر التصوف على طريقة هؤلاء فهو يأخذ معانيهم يكسوها عبارات الصوفية، والصوفية العارفون يعلمون أنهم كفار، وإن شيوخ الصوفية الكبار كالفضيل بن عياض وإبراهيم بن أدهم وأبي سليمان الداراني وعمرو بن عثمان الشبلي والجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله التستري وأبي عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي ونحوهم - رضي الله عنهم - كانوا من أعظم الناس تكفيرًا لهؤلاء."[٦]" فمن أظهر أمارات وعلامات مقالتهم ومحدداتها المنهجية، هذا الغموض والاشتباه الشديد الذي وقعوا فيه؛ وهو إبهام وإيهام "حيّرَ كثيرا من الرجال[٧]" كما يقول ابن تيمية.

ولما كان مذهبهم كفرا، كان أحذقهم فيه أبعد عن الحق، أما المضطربون فيه المترددون كابن عربي، فهم على ضلالهم، أرحم حالا من الراسخين في الباطل

((١)) انظر: بغية المرتاد ٤٢٣، ومجموعة الرسائل والمسائل ٤/٤.

((٢)) مجموعة الرسائل والمسائل ١١٦/١.

((٣)) انظر: بيان تلبيس الجهمية ٥٢/٥، ٥٣.

((٤)) انظر: بغية المرتاد ٣٩٥، ٤٣٢.

((٥)) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل ١١٦/١.

((٦)) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥٣/١٢، ٣٥٤.

((٧)) مجموعة الرسائل والمسائل ٦٩/١.

الثابتين عليه[١]، إذْ "كثرة الهذيان خير من كثرة الكفر.[٢]" ويظهر -والله أعلم- أن غموض مذهب وكلام الاتحادية على مستويين، غموض بنيوي أساسي يُعدُّ مكوِّنًا جوهريا من مكونات المذهب نفسِه. وهذا الغموض هو الذي عناه ابن تيمية هنا. وقد تتضح لنا بعض أسبابه حين نشرح مقالة ابن سبعين ومن معه من فلاسفة المتصوفة. أما الغموض الثاني فيشوب لغة كثير من المتصوفة، خاصة القائلين بوحدة الوجود، ويكون غالبا غموضا مقصودا لاعتبارات كثيرة معروفة ليس هذا محلها. وكتب ابن سبعين ورسائله وعباراته مطبوعة بهذا الغموض المقصود، حيث تُخفي اللغة أكثر مما تُبدي، وتستر ولا تكشف[٣].

ويرى ابن تيمية أن كلام الاتحادية مركب من ثلاثة مواد: مادة كلامية جهمية سلبية تعطيلية، ومادة صوفية إجمالية فيها شطحات وبلايا، ومادة فلسفية فيها من الزندقة ما فيها وهي أصل التجهم[٤]. فالفلاسفة والمتكلمون سبقوا الاتحادية في أصل الضلال، لكن الاتحادية زادوا عليه. وسيأتي معنا مزيد بيان لهذه النقطة عند الحديث عن المطلق بشرط الإطلاق[٥].

فمن حيث المادة الكلامية يؤكد ابن تيمية أن الاتحادية نسخة الجهمية في التعطيل، مع أن الجهمية أقرب للإسلام، "فهم يُظهرون للناس والعامة أن الله بذاته موجود في كل مكان، أو يعتقدون ذلك. وعند التحقيق إما يصفونه بالسلب الذي يستوجب عدمه كقولهم: ليس بداخل العالم ولا خارجه...وإما الإثبات الذي يقتضي أنه هو المخلوقات، أو جزء منها أو صفة لها، وكثير منهم يجمع بين هذا النفي، وهذا الإثبات المتناقضين.[٦]"

لكنَّ كلام الحلولية والاتحادية الصوفية من جنس كلام حلولية الجهمية القائلين بأن الله تعالى وتقدس بذاته في كل مكان. "فإن الحلول أغلب على عبّاد الجهمية وصوفيتهم وعامتهم، والنفي والتعطيل أغلب على نظّارهم ومتكلميهم. كما قيل: متكلمة الجهمية

((١)) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل ١٨/٤.

((٢)) مجموعة الرسائل والمسائل ٣٤/٤.

(٣) جاء في لسان الميزان للحافظ ابن حجر ٦٣/٥: " ذكر ابنُ دَقيق العِيد أنه جلس معه [أي: ابن سبعين] من ضَحْوةٍ إلى قريب الظهر وهو يسردُ كلامًا، يَعْقِل مفرداتِهِ، ولا يعقل مركّباته، كذا حكاه الذهبي."

((٤)) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل ٢٦/٤.

((٥)) انظر: بغية المرتاد ٤٣٣.

((٦)) المرجع السابق٤١١.

لا يعبدون شيئا، ومتصوفة الجهمية يعبدون كل شيء.[١]" وترى هنا ابن تيمية بعد تفتيشه عن المكونات والمضامين الأساسية التي تكونت منها مقالة أرباب الوحدة، يحاول تفسير هذه المكونات بناء على تصنيفات أو تنويعات المنتمين لهذه الجماعة أو الفرقة.

وتثبيتا لهذا المعنى فإن ابن تيمية بعد حكايته لشيء من عبارات وأقوال ابن عربي قال: "وهذا قول قدماء الجهمية الذين كفرهم أئمة الإسلام. وحُكي عن الجهم أنه كان يقول: هو مثل هذا الهواء، أو قال هو هذا الهواء.[٢]"

ولذا فإن موقف هؤلاء الاتحادية ومنهم ابن سبعين من مسألة صفات الله موقف في غاية التهافت والاضطراب، فقد جمعوا -كما يرى ابن تيمية- بين التعطيل والتمثيل. ووجه تناقضهم وجمعهم بين موقفين متقابلين ما نقله ابن تيمية عنهم من أنهم، "يقولون بمنع الصفات وغيرها مما هو مستلزم للتعطيل حذرا من هذا المعنى الذي يسمونه تركيبا، وليس هو تركيبا، ثم يجعلونه جملة العالم التي لها أجزاء حقيقية غيرها، وهو مركب منها وكل جزء مباين للآخر منفصل عنه، فمعلوم أن هذا هو التركيب، وأنَّ كل ما نفوه ونزهوه عنه أثبتوه على أقبح الوجوه مع التعطيل المحض، ولهذا كانوا يرون الجمع بين كل تنزيه ونفي وإن استلزم التعطيل، وبين كل تشبيه وتمثيل، ويرون ذلك هو الكمال.[٣]"

فأصل قول الاتحادية أن وجود اللهِ وجودُ كل شيء، وأنه وجود الموجودات كلها، ونحو ذلك مما هو من أعظم الإشراك والتعطيل[٤]، وابن سبعين نفسه والاتحادية عموما لا وصف لله عندهم إلا الثبوت[٥]، وهم يفرون بزعمهم من التمثيل والتشبيه فيقعون في شر صوره وأقبحها، يقول ابن تيمية في هذا السياق: "ومن العجب أن هؤلاء يفرون بزعمهم من التشبيه والتجسيم، وقد صنّف ابن سبعين في ذلك وردّ على بعض من كان ينكر عليه من شيوخ أهل مكة، ثم يزعمون أنه يشبه كل شيء

((١)) مجموعة الرسائل والمسائل ٧٠/١.

((٢)) المرجع السابق ٤١/٤، وانظر: بيان تلبيس الجهمية ٦٧/٣ ١٩٦/٤، ٢٠٥/٨، الصفدية ٢٨٥/١، ٢٨٦.

((٣)) بغية المرتاد ٤٣٠.

((٤)) انظر: بيان تلبيس الجهمية ٣٧٣/٤.

((٥)) انظر: بغية المرتاد ٤٣٣.

بصورته، وأنه جزء من كل جسم، فلم يجعلوه جسما تاما، بل جزء جسم، كما قد يجعلونه في موضع آخر وجود كل جسم.[١]"

وتفريعا على ضلالهم هذا فقد جعل ابن سبعين علم الحق بالأشياء عين الأشياء، وقوله يشبه مقالة الفلاسفة القائلين إنه عاقل ومعقول وعقل، وأن ذلك واحد[٢]. وصرح الاتحادية بأن كلام كل مخلوق كلام الله[٣]. فالمكونان التعطيلي والتمثيلي حاضران بقوة في كلام القائلين بوحدة الوجود حضورا فيه تجاور وتناقض في ذات الوقت. ومن أجل ذلك يؤكد ابن تيمية هذه الفكرة بقوله: "والذي شاهدناه أن أحذق الناس في الفلسفة والنفي والتنزيه كان أتبع الناس لهؤلاء [الاتحادية]، إذ هم بزعمهم يجمعون بين التنزيه والتشبيه في كل ما يصفونه به حتى وصفوه بكل عيب وكل نقص، وكل صفة لمحدَث.[٤]"

ولاضطراب أصولهم الفاسدة وعظيمِ ما فيها من التناقض؛ فقد انجر هذا التناقض لكلام أهل الوحدة في رؤية الله في الدنيا من حيث إمكانها وعدمها، ففي هذا السياق يقول ابن تيمية: "وأما هؤلاء الاتحادية؛ فهم يجمعون بين النفي العام، والإثبات العام. فعندهم أن ذاته لا يمكن أن تُرى بحال، وليس لها اسم ولا صفة ولا نعت، إذ هو الوجود المطلق الذي لا يتعين. وهو من هذه الجهة لا يُرى ولا اسم له، ويقولون: إنه يظهر في الصور كلها، وهذا عندهم هو الوجود الأسمى لا الذاتي [كذا، والأظهر أنها "الاسمي[٥]"]، ومن هذه الجهة فهو يُرى في كل شيء، ويتجلى في كل موجود، لكنه لا يمكن أن تُرى نفسُه، بل تارة يقولون كما يقول ابن عربي تُرى الأشياء فيه، وتارة يقولون: يُرى هو في الأشياء، وهو تجليه في الصور. وتارة يقولون كما يقول ابن سبعين (عين ما ترى، ذات لا ترى. وذات لا ترى عين ما ترى.) وهم جميعا يحتجون بالحديث وهم مضطربون؛ لأن ما جعلوه هو الذات عدم محض، إذ المطلق لا وجود له في الخارج مطلقا بلا ريب، فلم يبق إلا ما سموه مظاهر ومجالي، فيكون الخالق عين المخلوقات لا سواها، وهم معترفون بالحيرة والتناقض مع ما هم فيه من

((١)) المرجع السابق ٤٤١.

((٢)) انظر: المرجع السابق ٤٤٢، ٤٤٣.

((٣)) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢٥٢/٢.

((٤)) بغية المرتاد ٥٢٢.

(٥) وهو الظهور والتجلي الأسمائي عند المتصوفة ومنهم ابن عربي وغيره.

التعطيل والجحود.[١]" فابن تيمية يرى أن الاتحادية "يصرحون بامتناع الرؤية، وهو حقيقة قولهم، إذ هم من غلاة الجهمية، ثم هم مع ذلك يجعلونه عين الموجودات كما يقول صاحب الفصوص[٢]"، وما ذاك إلا لتناقضهم.

ويرى ابن تيمية أن الاتحادية تأثروا برأي بعض المتكلمين في الرؤية القائلين إن حقيقة الرؤية زوال حجابٍ في الإنسان، كالآفة التي فيه وتمنعه من الرؤية؛ فقالوا: إنه يمكن زوال هذا الحجاب فتحصل المشاهدة، وضموا ذلك إلى بقية أصولهم الفاسدة: مِن أنه ليس مباينا لعباده، بل هو الوجود المطلق، فقالوا: يُرى في الظاهر، وإن كانت ذاته لا تُرى بحال. وهذا الكلام فيه تعطيل للخالق، ولرؤيته، ودعوى الربوبية لكل أحد[٣].

ويتتبع ابن تيمية كلام ابن سبعين في باب النبوات والإيمان بالرسالات ويُظهر خطر مقالتهم من وجوه:

أولا: زعمهم أنَّ الكشف مصدر معتبر من مصادر التلقي، وقد يثبت عن طريقه عندهم ما يجمع بين النقيضين، وفي هذا خطأ ظاهر، وانحراف بيّن. فالأنبياء لم يأتوا بمحالات العقول وإن أتوا بمحارات العقول. يقول ابن تيمية: "وهؤلاء يزعمون أنه يثبت عندهم في الكشف ما يناقض صريح العقل ويقولون بالجمع بين النقيضين وبين الضدين وأن من سلك طريقهم يقول بمخالفة المعقول والمنقول، ولا ريب أن هذا من أفسد ما ذهب إليه أهل السفسطة، ومعلوم أن الأنبياء عليهم السلام أعظم من الأولياء، والأنبياء جاؤوا بما تعجز العقول عن معرفته ولم يجيئوا بما تعلم العقول بطلانه فهم يخبرون بمحارات العقول، لا بمحالات العقول.[٤]"

ثانيا: زعمهم أن النبوة مكتسبة[٥] وقد ذكر ابن تيمية في مواضع من كتبه طلبَ ابنِ سبعين النبوةَ، وسعيه الحثيث لنيلها، وأنه سعى من المغرب لمكة من أجل ذلك،

((١)) بغية المرتاد ٤٧٣، والعبارة المنقولة عن ابن سبعين من رسالة الألواح ضمن رسائله ١٩٦.

((٢)) المرجع السابق٤٧٤.

((٣)) المرجع السابق ٤٧٦، ٤٧٧.

((٤)) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ٨١/١، ٨٢، وانظر: الجواب الصحيح ٤٠٠/٤.

((٥)) انظر: النبوات ٧٠٣/٢.

وجاور في غار حراء منتظرا الوحي، وكان يزعم أن آيات الأنبياء من جنس السحر الذي كان يتعلمه ويودُّ اكتسابه[١].

ثالثا: سوء اعتقادهم وعدم إيمانهم الجازم بمحمد صلى الله عليه وسلم، وقولهم عنه: "أنه مطاع عظيم وأنه رئيس النوع الإنساني وأن هذا الكلام الذي جاء به كلام عظيم القدر صادر عن نفس صافية كاملة العلم والعمل لها ثلاث خصائص تتفرد بها عن غيرها. خصيصة قوة الحدس والعلم وخصيصة قوة التأثير في العالم السفلي بنفسه وخصيصة قوة التخيل المطابق للحقائق بحيث يسمع في نفسه الأصوات ويرى من الصور ما يكون خيالا للحقائق وأنه يجوز إضافة كلامه إلى الله وتسميته كلام الله حيث هو أمر به أمرا خياليا. وفي الحقيقة عندهم ما يفيض على سائر النفوس الصافية من العلوم والكلمات هي أيضا كلام الله مثل ما أنه كلام الله؛ لكنه أشرف وخطابه دل على أنه رسول الخلق تجب عليهم طاعته التي أخبرت بها الرسل لكن يطلقون عليه أنه متكلم.[٢]"

رابعا: تفضيلهم الولي على النبي، ورفعهم للمحقق -وهو القائل بالوحدة- على سائر الخلق، مع تصحيحهم دين المخالفين للإسلام، "ولهذا كان هؤلاء كابن سبعين ونحوه يعكسون دين الإسلام فيجعلون أفضل الخلق المحقق عندهم وهو القائل بالوحدة وإذا وصل إلى هذا فلا يضره عندهم أن يكون يهوديا أو نصرانيا بل كان ابن سبعين وابن هود والتلمساني وغيرهم يسوغون للرجل أن يتمسك باليهودية والنصرانية كما يتمسك بالإسلام ويجعلون هذه طرقا إلى الله بمنزلة مذاهب المسلمين...وهذا كان من آثار مذهب الذين يدّعون التحقيق ويجعلون المحقق الذي يسوّغ التدين بدين المسلمين واليهود والنصارى والمشركين هو أفضل الخلق وبعده عندهم على ما ذكره ابن سبعين وإخوانه هو الصوفي، يعنون المتصوف على طريقة الفلاسفة ليس هو الصوفي الذي على مذهب أهل الحديث والكتاب والسنة.[٣]"

((١)) انظر: الإيمان الأوسط ٥٠٥، مجموع الفتاوى ٣٥٣/١٢، ٣٥٤، منهاج السنة ٢٥/٨، الدرء ٢٢/٥.

((٢)) مجموع الفتاوى ٣٥٣/١٢، ٣٥٤.

((٣)) الصفدية ٢٦٨/١، ٢٦٩.

توظيف ابن تيمية للمقارنات

عند نقد ابن تيمية لابن سبعين والقائلين بالوحدة يعقد عددا من المقارنات الكاشفة، وينبه لبعض التشابهات والمواقف المؤثرة والمعِينة على فهم موقفهم وإدراك أبعاد مقالتهم. حيث يوظف ابن تيمية المنهج المقارن في نقده لأصحاب وحدة الوجود، فيقارن بين الاتحادية والباطنية من قرامطةٍ وغيرهم. وتُظهر هذه المقارنة أمورا دالّة مؤثرة جدا بحسب ابن تيمية:

أولا: تشابه مقالات باطنية الشيعة وباطنية الصوفية الاتحادية من وجوه عدة، بل إن جنس الباطنيتين واحد، يقول ابن تيمية: "فالاتحاديةُ من جنسِ النصيرية والإسماعيلية، ومقالاتهم في الرب تعالى وتقدس متشابهة، وإن كان النصيرية أحذق في الزندقة.[١]"

ثانيا: اشتراكهم في تعطيل وتحريف نصوص ومعاني الإيمان بالله واليوم الآخر، بل تعطيلهم للشرع والأمر والنهي، يقول ابن تيمية: "فالمحققون من الاتحادية هم الذين يصيرون مثل القرامطة...ولهذا تجد المحقق منهم يستحل المحرمات من الخمر والفواحش وترك الصلوات والكذب...بل يكون أعظم شرا في الباطن من اليهودي والنصراني المتمسك بشريعته المبدَّلة المنسوخة، ولكن في اليهود والنصارى من هو شر منهم لموافقته لهم على هذا الإلحاد.[٢]"

ثالثا: خفاء باطل الاتحادية والباطنية على كثير من الناس ممن ضعُف تدينه وعلمه، "ولهذا كان الملاحدة من المتصوفة على طريقهم كابن عربي وابن سبعين وغيرهما قد سلكوا مسلك ملاحدة الشيعة كأصحاب رسائل إخوان الصفا واتبعوا ما وجدوه من كلام صاحب الكتب المضنون بها على غير أهلها [الغزالي[٣]] وغير ذلك مما يناسب ذلك فصار بعضهم يرى أن باب النبوة مفتوح لا يمكن إغلاقه.[٤]"

رابعا: تقارب المنهج الدعوي عند الفريقين -وإن كان الباطنية والإسماعيلية- أخبث وأكثر مراسا وخبرة من باطنية المتصوفة، فالباطنية يدخلون على الناس من باب

((١)) مجموعة الرسائل ٤/٤١

((٢)) بغية المرتاد ٤٩١، بتصرف يسير.

(٣) في مواضع مختلفة وسياقات متعددة يذكر ابن تيمية أنَّ حجة الإسلام أبا حامد الغزالي -رحمه الله- فتح باب التصوف الغالي لمن جاء بعده، وليس هذا موضع بيان رأي ابن تيمية وتحريره ومناقشته.

((٤)) الرد على المنطقيين ٤٨٧.

موالاة آل البيت والمتصوفة الاتحادية يأتونهم من باب تعظيم الأولياء والخُلَّص من الناس. يقول ابن تيمية في ثنايا كلامه عن الباطنية من إسماعيلية وقرامطة وغيرهم: "وقد دخل في كثير من أقولهم في العلوم، أو في العلوم والأعمال، طائفة من المنتسبين للكلام والتصوف، وكلام ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما من ملاحدة المتصوفة يرجع إلى قول هؤلاء.[١]"

أما الجذور والتشابهات بين ابن سبعين وبعض من سبقوه؛ فيشير ابن تيمية إلى الفلاسفة الدهريين الطبائعيين فهم وحدهم -في نظر ابن تيمية- السلفُ القديم للقائلين بالوحدة إذ يقول: "واعلم أن هذه المقالات لا أعرفها لأحد من أمة قبل هؤلاء على هذا الوجه، ولكن رأيت في بعض كتب الفلسفة المنقولة عن أرسطو أنه حكى عن بعض الفلاسفة قوله: إن الوجود واحد، وردَّ ذلك، وحسبك بمذهب لا يرضاه متكلمة الصابئين.[٢]"

وفي موضع آخر من كتبه يؤكد ابن تيمية ذات الفكرة، منبها إلى أن أرباب وحدة الوجود يختلفون عن الدهريين الطبائعيين في التسمية والتوجه/القصد. فأهل الوحدة يقولون ويسمون هذا العالم الموجود بأسماء الله، ويتجهون للوجود المطلق ويقصدونه، أما الدهريون فلا[٣].

أما أهل الكتاب والمشركون من عباد الأصنام، فإن القائلين بالاتحاد العام كابن سبعين يلومونهم لاقتصارهم على عبادة بعض المظاهر دون بعضها. وهذا وجه تكفير أهل الوحدة لليهود والنصارى والمشركين حين يردُ؛ لأنهم عبدوا بعض المظاهر دون بعضها، والعارف عندهم المحقق فيهم لا يقتصر على عبادة بعض المظاهر والشؤون بل يعبد كل شيء[٤].

ولا يقف ابن تيمية عند هذا القدر من المقارنة بل يوازِن بين الاتحادية وقوم مسيلمة الكذاب حيث يرى أنَّ قول الاتحادية أعظم فرية من قول مسيلمة وأصحابه، غير أنَّ قوم مسيلمة كانوا طائفة ممتنعة بخلاف الاتحادية، والاتحادية موافقون في الظاهر لعموم المسلمين بخلاف مسيلمة وقومه، بل أكثر الاتحادية قد لا يعلمون أن هذه

((١)) الصفدية ٥/١.

((٢)) مجموعة الرسائل ٢٤/٤.

((٣)) انظر: الدرء ١٦٣/٣.

((٤)) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ٦٨/١، الدرء ١٥٦/٦.

الكفريات صادرة عن كبرائهم. ومن الاتحادية قوم منافقون يكتمون كفرهم، ومنهم من هو في الباطن أكفر من أهل الكتاب بل والمشركين. ومنهم من يقرأ ما في كتبهم من ضلالات علانية دون أن يفهمها. ومنهم طائفة قد لا يتعمدون الكذب، لُبِّسَ عليهم. ومنهم من يتأول العبارات الكفرية وما فيها من ضلال، أو يفوض علمها للشيخ كأنه معصوم(١). وفي هذا التفصيل في التصورات والأحكام من ابن تيمية فقه عظيم، وعلم واسع، وإنصاف عزيز.

مقالة ابن سبعين في الوحدة المطلقة

يفتتح ابن تيمية شرحه لمقالة ابن سبعين مؤكدا على أساس انحرافهم قائلا: "وأصل ضلال هؤلاء أنهم لم يثبتوا وجودا للرب مباينا للمخلوقات، متميزا عنها، بل اعتقدوا أن هذا منتفٍ؛ لكونه يقتضي ما هو منتفٍ عندهم من التحيز والجهة.(٢)" وابن تيمية يؤكد أنَّ الرد على هذا الباطل البيِّن من أيسر الأمور وأظهرها، "فقد عُلم بالكتاب والسنة والإجماع وبالعلوم العقلية الضرورية إثبات غير الله تعالى وأن كل ما سواه من المخلوقات فإنه غير الله تعالى ليس هو الله ولا صفة من صفات الله، ولهذا أنكر الله على من عبد غيره ولو لم يكن هناك غير لما صح الإنكار(٣)"

ولما كان ابن تيمية دقيقا حريصا على استعمال المصطلحات في مواضعها الصحيحة، فقد فرق بين الاتحاد والحلول، والاتحاد العام والخاص، ثم القول بالوحدة المطلقة وهو مذهب ابن سبعين والتلمساني، ومذهب ابن عربي وأتباعه في الوحدة.

وسألخّص كلامه هنا على هيئة نقاط ليسهُل فهمُهُ ويكون أقرب مأخذا(٤):

- الاتحاد القديم المعروف هو الاتحادُ الخاص المعيّن، أما الاتحاد العام كاتحاد ابن عربي وابن سبعين؛ فلم يُوجد من قبل، وصورته أن وجود الخلقِ عينُ وجود الحق.

((١)) انظر: بغية المرتاد ٤٨٧، ٤٨٨.

((٢)) الدرء ٢٨٢/١٠، وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ٦٩/١.

((٣)) ١١٣/١ مجموعة الرسائل والمسائل.

((٤)) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل ١٧٢/١، ٤/٤، ٥، ١٧/٥، الجواب الصحيح ٣٠٠/٤، وراجع للاستزادة شرح المقاصد للتفتازاني ٦٩/٢.

- هناك اتحاد وحلول، والقسمة رباعية، فثمة اتحاد عام وآخر خاص، وكذا حلول عام وآخر خاص، والاتحاد والحلول الخاص يكون معينا محددا في شخص أو جملة أشخاص، ومن صور الاتحاد والحلول الخاص المعين قول النصارى في عيسى -عليه السلام-، وقول غلاة الشيعة في الأئمة، وقول غلاة المتصوفة في بعض المشايخ والأولياء.
- للاتحاد أشكال، ومن أشكاله ما كان كاتحاد الماء واللبن وهو قول اليعاقبة[١]، والحلول المعين كقول النسطورية[٢]، وقد يكون الاتحاد من وجه دون وجه كقول الملكانية[٣].
- الحلول المطلق كقول الجهمية الأوائل القدماء الزاعمين أنَّ الله -تعالى وتقدس- حلَّ بذاته في كل شيء= أخف كفرا وأقل انحرافا من القول بالاتحاد، ولذا فإن القائلين بالوحدة لا يرتضون نسبتهم لمقالة الحلول؛ لإدراكهم الفرق بين المقالتين، فالقول بالحلول فيه اثنينية؛ لأنَّ ثمة حالًّا ومحلًّا. وابن سبعين وأتباعه -مع هذا- لا يقبلون أيضا اسم الاتحاد والاتحادية إذا عُني بالاتحاد الاقتران؛ لان فيه تمييزا بين اثنين كذلك، أما إذا أُريد بالاتحاد أن الكثرة صارت وحدة فلا إشكال.

وإذا أردنا الآن أن نشرح مقالة ابن سبعين ونبين حقيقتها؛ فلا بد أن نذكّر أن القائلين بمقالة وحدة الوجود ليسوا سواء لا في مقالتهم ورأيهم، ولا في أبعادها ومآلاتها. فابن عربي يقول بوحدة الوجود وكثرة الموجود، أما ابن سبعين ومن شايعه فيقولون بوحدة الوجود والموجود. وسنفرق هنا بين الرأيين، ذاكرين بعون الله الأصولَ الفلسفية والكلامية لكلٍّ منهما. وفي المجمل فنحن نستبعد أن يكون ابن سبعين غير مطلعٍ على كلام ابن عربي. فمع أن ابن عربي توفي قبل ابن سبعين، إلا أن ثمة غلبة ظن قوية أن ابن سبعين اطلع على كتابات ابن عربي وعرفها، وإن لم يذكره في مؤلفاته التي وصلت لنا. لكنَّ قرب الزمان والمكان واتحاد التوجه العام قد يساعد على

((١)) اليعاقبة: أتباع الكنيسة السريانية الأرثوذكسية، نُسبوا إلى يعقوب البرادعي. رفضوا مجمع خلقيدونية (٤٥١م)، واعتمدوا عقيدة (الطبيعة الواحدة بعد الاتحاد) للمسيح.

((٢)) النسطورية: مذهب نُسب إلى نسطور بطريرك القسطنطينية وأدانه مجمع أفسس (٤٣١م). يُشدِّد فيه على التمييز الحاد بين الطبيعتين في المسيح مع تفسير الاتحاد اتحادًا "شخصيًّا" لا اندماجيًّا؛ وارتبط تاريخيًّا بكنيسة المشرق التي ازدهرت في فارس والعراق وامتدت شرقًا.

((٣)) الملكانية: مذهب الدولة البيزنطية الإمبراطورية. يقبل أتباعه مجمع خلقيدونية (٤٥١م) القائل باتحاد الأقنوم الواحد في المسيح بطبيعتين كاملتين "غير ممتزجتين ولا متغيرتين ولا منقسمتين ولا منفصلتين."

هذا الرأي. وغياب ابن عربي عن المتن السبعيني يحتاج مزيدا من التأمل والاستقصاء والنظر، فهو من الصمت القصديِّ الدالِّ الذي قد يشير لأمور أخرى، والتفتيش فيه وفي أسبابه قد يساعد على فهم ابن سبعين بشكل أعمق. وقد يكون عدم إيراد ابن سبعين لابن عربي غرورا أو تعاليا منه؛ فقد عُرف ووصِف بحدته وشدته ونقده اللاذع -خصوصا في بد العارف- للمتكلمين والفقهاء والمتصوفة. فكأن ابن سبعين بحدته المعروفة وتطرفه المعهود -الذي تجلى في قوله بالوحدة المطلقة- دفع الأمور إلى نهايتها ولم يرضَ مقالة ابن عربي أو يوافق عليها. وفي سبيل الوصول لتصور وفهم جيد لفكرة ابن سبعين عن الوحدة المطلقة يلزمنا الوقوف مع فكرة ابن عربي.

يقرر ابن تيمية أن القائلين بوحدة الوجود -كما مر معنا- يزعمون أن وجود الخلق أو العالم هو وجود الله، سبحانه وتعالى، وينكرون أن يكون لله غيرٌ أو سِوًى بوجهٍ من الوجوه، إما مطلقًا على رأي ابن سبعين والتِّلِمْساني، وإما من جهة الوجود على رأي ابن عربي[١]. فابن عربي يرى أن الوجود واحد، لكنَّ الموجودات كثيرة. فيفرق بين مظاهر وشؤون الوجود. ويشرح ابن تيمية رأي ابن عربي ومن وافقه شرحا متينا بينا ذاكرا أصولهم وأنهم يقولون: "إنَّ الذوات بأسرها كانت ثابتة في العدم أبدية أزلية حتى ذوات الحيوان والنبات والمعادن والحركات والسكنات، وأن وجود الحق فاض على تلك الذوات فوجودها وجود الحق، وذواتها ليست ذوات الحق، ويفرقون بين الوجود والثبوت، فما كنت به في ثبوتك ظهرت به في وجودك، ويقولون إن الله سبحانه لم يعط أحداً شيئاً ولا أغنى أحداً ولا أسعده ولا أشقاه وإنما وجوده فاض على الذوات، فلا تحمد إلا نفسك ولا تذم إلا نفسك، ويقولون إن هذا هو سر القدر وإن الله تعالى إنما علم الأشياء من جهة رؤيته لها ثابتة في العدم خارجاً عن نفسه المقدسة، ويقولون إن الله تعالى لا يقدر أن يغير ذرة من العالم...ولهذا الرأي الفاسد أصلان: أن المعدوم شيء ثابت في العدم كما يقوله كثير من المعتزلة والرافضة وهو مذهب باطل بالعقل الموافق للكتاب والسنة والإجماع..وإنما غلط هؤلاء من حيث لم يفرقوا بين علم الله بالأشياء قبل كونها وأنها مثبتة عنده في أم الكتاب في اللوح المحفوظ وبين ثبوتها في الخارج؛ فإن مذهب المسلمين أهل السنة والجماعة أن الله سبحانه وتعالى كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق قبل أن يخلقها فيفرقون بين الوجود

((١)) جامع المسائل ٨٣/٩.

العلمي وبين الوجود العيني الخارجي..والأصل الثاني أن وجود المحدثات هو عين وجود الله.."[١]

فابن عربي يفرق بين الوجود والثبوت لكن مقالته الفاسدة تأسست على جملة من القواعد والأصول الباطلة كزعمه أن المعدوم المشخَّص شيءٌ موجودٌ في العدم، يقصد شيئية المعدوم، وهي مسألة كلامية[٢]. ومن منطلقات ابن عربي الخاطئة أنَّ الماهيات غير مجعولة، وأن ماهية الشيء مباينة ومغايرة لوجوده.

وابن سبعين وإن لم يقل بشيئية المعدوم، وثبوت الأعيان في العدم؛ إلا أنَّه قائلٌ بالتفريق بين الماهية والوجود، وأن الوجود قدرٌ زائدٌ على الماهية، وأن الماهيات الكلية المطلقة ثابتة في الأعيان، وقول ابن عربي كما نص ابن تيمية أشبه بقول الرافضة والمعتزلة، وقول ابن سبعين أشبه بقول الفلاسفة[٣]. وقد قرر ابن تيمية في مواضع من كتبه أن "الذي عليه أهل السنة والجماعة وعامة العقلاء أن الماهيات مجعولة، وأن ماهية كل شيء عين وجوده، وأنه ليس وجود الشيء قدرا زائدا على ماهيته، بل ليس في الخارج إلا الشيء، الذي هو الشيء وهو عينه ونفسه وماهيته وحقيقته، وليس وجوده وثبوته في الخارج زائدا على ذلك."[٤]

فرأي ابن عربي في وحدة الوجود يختلف عن ابن سبعين، إذ مذهب ابن سبعين الوحدة المطلقة، وقوله بالوحدة المطلقة لا ينفي أنه سعى للتمييز والتفريق في سبيل شرح مقالته وإيضاحها، مع ما تضمنه كلامه من تناقض واضطراب، وهذه التمييزات قد اتكأ واستند عليها ابن تيمية في نقده لابن سبعين وبيان خطئه وانحرافه. ومراد ابن تيمية أن وجود قدر ولو ضئيل من التمييز وإثبات شيء من الاثنينية يُبطل الوحدة المطلقة، وسأقف مع هذه التفريقات تباعا.

((١)) مجموعة الرسائل ١/١٧٢ بتصرف يسير، وانظر نفس المرجع ٥/١٧.

(٢) لتتبع جذور مسألة (شيئية المعدوم) ومعرفة الاتجاهات المختلفة حولها، راجع كتاب (في الآراء الطبيعية لمتكلمي الإسلام ومقاصدها الإلهية) للدكتور/ عبد الرزاق محمد ٧٨، وأصل البحث رسالة ماجستير في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

((٣)) انظر بغية المرتاد ٤٣٧، ٤٤٣.

((٤)) مجموعة الرسائل ٤/٢٢.

التفريق بين الهوية والماهية

عرفنا أن مذهب ابن سبعين في الوحدة يقوم على الوحدة المطلقة: أي أن الوجود واحد، وهو وجود الحق فقط. ووجود الموجودات أو المخلوقات الأخرى عينُ وجود الله غير زائدةٍ عليه بوجه، والمراتب زائلة، والزائل وهم وباطل. ويفرق ابن سبعين في الوجود تفريقا اعتباريا بين الهوية والماهية، فالهوية عنده تُشير لواجب الوجود، والماهية تُشير لممكن الوجود. ولا هوية عنده دون ماهية، ولا ماهية دون هوية؛ فهما متحدان، اتحاد الكل بالجزء، والفرع بالأصل، وعند التحقيق لا فرق بينهما، بل هناك الوحدة المطلقة، والكثرة وَهْمُ الجهال. ويقسم ابن سبعين الوجود تقسيما اعتباريا لا حقيقيا إلى ثلاثة أقسام: مطلق ومقيد ومقدر، فالمطلق وجود الله، والمقيد وجود المخلوقات، والمقدر كل ما يقع في المستقبل(١)، ويتحدث باستمرار عما يسميه **الإحاطة** ومعناها عنده ألا تمايز بين مراتب الموجودات من حيث الشرف، فالإحاطة جامعة لكل المتناقضات والمتضادات(٢).

ويورد ابن تيمية قول ابن سبعين: "(رب مالك وعبد هالك وأنتم ذلك؛ الله فقط والكثرة وهم)" مؤكدا أن هذا "موافق لأصل ابن سبعين الفاسد في أن وجود المخلوق وجودُ الخالق؛ ولهذا قال: وأنتم ذلك. فإنه جعل العبد هالكا أي لا وجود له فلم يبق إلا وجود الرب فقال: وأنتم ذلك وكذلك قال: الله فقط والكثرة وهم؛ فإنه على قوله لا موجود إلا الله. ولهذا كان يقول هو وأصحابه في ذكرهم: ليس إلا الله بدل قول المسلمين لا إله إلا الله.(٣)"

((١)) انظر كلام محقق بغية المرتاد ١٣٩، ١٤٠.

((٢)) راجع كلام محقق بغية المرتاد ١٤٢، و"ابن سبعين وفلسفته الصوفية" للتفتازاني ١٩٨ وما بعدها، والوحدة المطلقة عند ابن سبعين لمحمد ياسر شرف ١٠٣ وما بعدها.

((٣)) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٠٦/٢.

التفريق بين المادة والصورة

يورد ابن تيمية في مواطن متعددة من كتبه[١] عند حكايته لكلام غلاة المتصوفة عموما، وكلام ابن سبعين خصوصا= تفريقَهم بين وجود الحق والخلق، حيث يزعمون أن هذا التمييز -مع قولهم بالوحدة المطلقة- من جنس تفريق الفلاسفة بين المادة (أو الهيولى) والصورة. فوجود الله تعالى وتقدس يشبه المادة القديمة ووجود الخلق وباقي الأشياء يشبه الصور المتعددة المختلفة المتباينة، لكنَّ الحق عند ابن سبعين محل للخلق، وعند ابن عربي فالعكس، الخلق عنده محل للحق[٢]. وينقل ابن تيمية في مواضع مختلفة من مؤلفاته نص كلام ابن سبعين ويعلق عليه، فيورد كلام ابن سبعين -مثلا- من رسالة الألواح أو الرسالة اللوحية وفيه يقول: "فتأمل كل كلام منطوق به، فأي القسمين غلب عليه فاحكم به، فإن كان الكثرة والتعدد وأخواتها فاعلم أن المخاطب به هو الصورة، والخلق يتصورها وصفا، وإن غلبت الوحدة وأخواتها فالمخاطب بذلك المتصور الحق، فإذا رأيت التعدد والتنقل والحركة والولادة فذلك للصورة والخلق، وإذا رأيت الوحدة والثبوت ولم يلد ولم يولد فذلك للحق القائم على كل نفس بما كسبت، وكل شيء هالك إلا وجهه[٣]"، وفي موطن آخر يورد قول ابن سبعين: "وإنما المسمى بقاء هو توارد الأمثال في كل نَفَس[٤]"، وينقل أيضا عن ابن سبعين كلاما جعل فيه وجود الحق كالمادة والمخلوق كالصورة، وهما مرتبطان عنده لا ينفكان ثم قال: "وفي هذا من الباطل والكفر ما لا يخفى على عاقل، مع ما في الكلام غير ذلك. مثل قوله عن الصور: إنها أعراض، والعرض لا يبقى زمانين." ثم استطرد مشيرا إلى أن قول أكثر العقلاء بخلاف قول من قال إن العرض لا يبقى زمانين. ومراده تخطئة من يقول -كابن سبعين- بأن الصورة (وهي الجسم) عرض. فهم إنما قصدوا الأعراض القائمة بالجسم، لكن حُكي عن النظَّام أنه قائل بأن الجسم نفسَه عرض؛ فقول ابن سبعين يشبه قول النظام[٥]. ويرتبط الإطلاق والتقييد عند ابن سبعين بفكرة المادة والصورة فيقول: "وأي معرفة لمن لم يعرف المطلق إلا مقيدا

((١)) انظر: مجموعة الرسائل ٦٨/١، مجموع الفتاوى ٣٩٥/٢، الجواب الصحيح ٣١٥/٤.

((٢)) انظر بغية المرتاد ٤١٨.

((٣)) بغية المرتاد ٤١٩.

((٤)) المرجع السابق ٤٢٠.

((٥)) المرجع السابق ٤٢١.

بصورة ما؛ فهذا إلى الجهل أقرب منه إلى العلم.[١]" وهذا تمييز ضعيف فاسد من ابن سبعين لم تزدد معه فكرته إلا ظلاما وضلال.

التفريق بين التعيين والإطلاق

يبدو أن تمييزات ابن سبعين أو الثنائيات التي يقترحها ليست سوى محاولة لشرح وإيضاح فكرته العويصة والمتناقضة. فالعقل يقضي ويحكم بوجود الكثرة والتعدد، والصيغ التعبيرية المختلفة التي يستعملها محاولة أخرى للإبانة عن تصور يعسُر البيان عنه لتهافته.

وفي سياق نقد ابن تيمية لقول ابن سبعين في الوحدة المطلقة يذكر أنَّ قوله أقرب لقول القونوي من ابن عربي، حيث يرى القونوي أنَّ الحق هو الوجود المطلق، والفرق بينه وبين الخلق من جهة التعيين، فإذا عُيِّن كان خلقا، وإذا أُطلق الوجود كان هو الحق. لكنَّ ابن سبعين يقول بثبوت الماهيات المطلقة في الموجودات المعينة، وأن الماهيات المطلقة لا تنفك عن الوجود، وهو قول ابن سينا وأمثاله من الفلاسفة، ثم يقول إن وجود الحق هو الوجود الثابت الذي يختلف على صور الموجودات. مع جعله الحق -تعالى وتقدس- أحيانا مثل المادة الجسمية، والأشياء بمنزلة الصور، وهو في هذا مقتفٍ أثر المشائين، مع زعمه التقدم عليهم وأنه أنشأ الحكمة[٢].

وفي مواضع أخر يجعل ابن سبعين وجود الحق هو الوجود المطلق الذي تتعاقب عليه الموجودات المتعينات، وفي هذه الحالة فالموجودات المتعينة بمنزلة الماهيات، مع عدم قوله بثباتها في العدم. وينقل ابن تيمية عن ابن سبعين نصا من رسالة الألواح ثم يعلق بقوله: "فهذا الكلام يتضمن أن وجود الله هو وجود العالم، وكل جزء من العالم إما أن يوجد معينا كهذا الإنسان، وهذا النبات، أو مطلقا كالإنسان والنبات. فكل جزء إذا أُخذ غير معين فهو جزء من وجود العالم. فهو الكل للجزء إذا عُيّن، وإذا أُطلق ولم يُعين فهو كل النوع الذي هو كل المشخص.[٣]"

((١)) المرجع السابق ذات الإحالة.

((٢)) راجع لهذا كلام محقق بغية المرتاد حاشية ٤١٢.

((٣)) المرجع السابق ٤٢٣.

التفريق بين الكلي والجزئي

يبحث المناطقة الكلي عند كلامهم عن التصورات، وشاع تعريف الكلي عندهم بأنه: الذي نفس تصور معناه لا يمنع من وقوع الشركة فيه. والكلي بهذا المعنى قد يُسمى كليا ومطلقا وقدرا مشتركا. وضد الكلي الجزئي وهو الذي يطلق على الآحاد والأفراد. فتحت الكلي أفراد لا يمكن حصرهم، بغض النظر عن تحقق وجود هؤلاء الأفراد من عدم وجودهم؛ لأن كلية الشيء بحسب صلاحيته لقبول الكثرة فيه، وإن لم توجد الكثرة في الذهن أو في الخارج، لأن عدم الكثرة لا يكون لعدم صلاحية المعنى للاشتراك وإنما لمانع خارجي. والكليات تُقسم بأكثر من اعتبار، فباعتبار علاقة الكلية بالكليات المرتبطة به عموما وخصوصا نجد الأقسام المشهورة بالكليات الخمس: جنس نوع فصل خاصة عرض عام. وباعتبار انطباقه على أفراده يُقسم إلى متواطئ ومشكك وما يُعرف بالمشترك اللفظي. أما تقسيم الكليات باعتبار المعنى وهو الذي يعنينا هنا وله صلة بكلام ابن تيمية ونقده لابن سبعين فيُقال: إما أن يكون الكلي طبيعيا أو عقليا أو منطقيا. فالكلي الطبيعي موجود في الطبيعة أي في الخارج، ويُطلق عليه أحيانا: المطلق لا بشرط الإطلاق. كقولنا الحيوان، فهو لم يتقيد بقيد ثبوتي ولا سلبي، كما لم يُشترط فيه الإطلاق. فيصدق على الحيوان المعين المخصص الموجود في الخارج، وعلى الحيوان المطلق وهو مفهوم الحيوان الثابت في الذهن المتحصل من المعنى العام المشترك بين الحيوانات. ووجه تسمية الحيوان المعين المقيد كليا وهو في نفسه معين= أنه كلي لشموله جزئياته وعمومه لها. أما القسم الثاني من أقسام الكلي باعتبار المعنى فهو الكلي المنطقي، وهو كلي لا إشارة فيه لمادة من المواد. والقسم الثالث الكلي العقلي، لعدم تحققه إلا في العقل، ويُسمى أحيانا المطلق بشرط الإطلاق. وتجري هذه الأقسام الثلاثة على كل كليٍّ من الكليات الخمسة. ويذهب كثير من المناطقة إلى أن الموجود في الخارج من هذه الثلاثة هو الكلي الطبيعي، أما وجود الكلي العقلي والمنطقي في الخارج ففيه خلاف. والصحيح وهو قول ابن تيمية وبعض المتكلمين أن الكلي الطبيعي لا يوجد في الخارج، وأنه ليس في الخارج إلا الجزئي المعين، والسبب في ذلك أنه لو وجِد في الخارج ضمن أفراده للزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة الكلية والجزئية، ووجود الشيء الواحد في الأمكنة المتعددة، فالكلي الطبيعي أمر اعتباري لا وجود له في

الخارج أصلا، والموجود في الخارج جزئيات على صورة الكلي المرتسمة في العقل[١].

والمقصود، أنَّ من التفريقات التي يذكرها ابن سبعين بين واجب الوجود وممكن الوجود ويحكيها وينقلها عنه ابن تيمية مبينا زيفها، الزعم أن وجود الرب بمنزلة الكلي، ووجود المخلوق بمنزلة الجزئي. يقول ابن تيمية: "وابن سبعين يجعله تارة في كلامه: الكلي، وأجزاء العالم أجزاؤه، وتارة يجعله الكلي الذي هو الوجود، فلا يكون له وجود في الخارج بحال. ولكن كلامه يقتضي أنه يجعل الكلي المطلق موجودا في المعين على القول الضعيف، وإذا نزلنا معه على هذا التقدير يكون الرب تعالى عندهم جزءا من كل وجود مخلوق. فهم بين أن يجعلوه جملة المخلوقات أو جزءا من كل مخلوق، أو صفة لكل مخلوق، أو يجعلونه عدما محضا لا وجود له إلا في الأذهان لا في الأعيان.[٢]" وكثيرا ما ينبه ابن تيمية عند نقله لكلام هؤلاء أنهم مضطربون متخبطون لا يثبتون على قول، ولا يلزمون رأيا واحدا. وهو ظاهر من قوله: "يجعله تارة في كلامه." وقد وضح ابن تيمية هنا كلام ابن سبعين مبينا أضعف المآخذ وأقواها مع بطلان الجميع.

ومن الإشكالات التي وضع ابن تيمية يده عليها، وهو الخبير بهذه الأدواء ومصدرها، أن ابن سبعين في تقريره للوحدة المطلقة لم يعرف الفرق بين المطلق بشرط الإطلاق، والمطلق لا بشرط، فالأول ضد المقيد، لا يتناول المقيد بحال، ولا يوجد إلا في الذهن. والثاني لا يوجد إلا مقيدا، وهذا القيد قد يكون متعلقا بوجوده الذهني[٣] أو الخارجي، أو واحديته أو كثرته، وغير ذلك. وابن سبعين لم يميز بين ما هو داخل في الحقيقة، وبين ما هو لازم له[٤]. وحقيقة هذا القسم ليست مقيدة بكونه في الأذهان أو الأعيان، مع الجزم بأنه لا يخلو من أحدهما.

وابن تيمية في سياق نقدي رشيق دقيق يشرح شبهة دعاة وحدة الوجود ويبين فساد منطلقاتها وضعف أصولها. ذاكرا أن منهم -كابن سبعين- من يفرق بين الوجودين

---

(١) فيما يخص الكليات وأقسامها تُراجع كتب المنطق ومصادره المعروفة، وقد لخصت هذا الكلام من كتاب "مشكلة الكليات المنطقية" للدكتور ماهر الشبل ٦٦ وما بعدها.

((٢)) بغية المرتاد ٤٣١، ٤٣٢.

(٣) انظر حول الوجود الذهني كتاب الأستاذ الدكتور/نظير محمد (الوجود الذهني بين المتكلمين والفلاسفة وتجلياته في العصر الحديث)، بتقديم العلامة الأستاذ الدكتور حسن الشافعي.

((٤)) انظر: بغية المرتاد ٤٣٤، الجواب الصحيح ٣٠٨/٤.

المطلق والمعين زاعمين أن وجود الحق هو الوجود المطلق الساري في الموجودات المعينة، كالحيوانية في كل حيوان، وهو ما يسميه المناطقة بالكلي الطبيعي. فوجود الحق عندهم هو ذاك الوجود المطلق ويكون على أحد هيئتين. إما المطلق بشرط الإطلاق وهو الكلي العقلي الذي استقر عند عامة العقلاء أنه لا يوجد إلا في الأذهان ولا وجود له في الخارج، خلافا لما حُكي عن أفلاطون وشيعته، وقد رد عليهم أرسطو وجماعته وجماهير العقلاء. وابن سبعين وأمثاله يظنون ثبوت المطلق بشرط الإطلاق في الخارج، وقد يسمونه الإحاطة. وهذا الوجود المطلق بشرط الإطلاق عبارة عن وجود مجرد عن جميع القيود. وهناك أيضا (وهي الهيئة أو الحالة الثانية) الوجود المطلق لا بشرط، أو المطلق لا بشرط. فثمة نوعان هنا: المطلق بشرط الإطلاق، المطلق لا بقيد أو لا بشرط. وهذا النوع الثاني كما يبين ابن تيمية هو العام المنقسم إلى واجب وممكن، كانقسام الحيوان إلى ناطق وأعجم. وهذا النوع الثاني (المطلق لا بشرط) يذكر ابن تيمية أنه يوجد في الخارج، لكنه وجود مقيد معين، لا يكون وجودا مطلقا أبدا. وقد رد ابن تيمية زعم من قال إن (المطلق لا بشرط) موجود في الخارج على صورته الكلية، وبين غلطه، مؤكدا، أن الكلي لا يكون كليا قط إلا في الذهن والعقل، أما في الخارج والأعيان فلا يكون إلا معينا مقيدا. وغاية العقل ومنتهاه "أن يأخذ القدر المشترك الكلي بين المعيّنات؛ فيكون كليا مشتركا في الأذهان."[١] ثم يعود ابن تيمية منبها أن غلاة المتصوفة هؤلاء يجعلون وجود الواجب تعالى وتقدس هو هذا. ثم ينتقل ابن تيمية انتقالا بديعا في محاجته لابن سبعين وأمثاله مشيرا إلى خطورة مقالتهم؛ فعلى التحقيق إما أنه ليس ثمة وجود للرب في الخارج، وعلى الاحتمال الثاني "يكون ربُّ الموجوداتِ جزءَها أو صفتها."[٢] والإلزامان خطيران متحققان ولا بد.

ويستمر ابن تيمية على طريقته في تشقيق الإلزام وبيان احتمالاته ومآلاته منبها أن الاحتمال الثاني ممتنع في صريح العقول إذ أن صفة الشيء قائمة به، لا تخلق الصفةُ الموصوفَ، وأن جزء الشيء لا يخلقه. "فإذا كان هو الخالق للجملة، كان خالقا لنفسه، وكان بعض الشيء خالقا لكله."[٣] وكفى بذلك بطلانا وامتناعا. ثم يشير

((١)) الجواب الصحيح ٣٠٨/٤

((٢)) المرجع السابق، ذات الصفحة.

((٣)) المرجع السابق ٣٠٩/٤.

لبعض غلاة المتصوفة الذين يصرحون بأن الله سبحانه في العالم كالزُّبد في اللبن، والدهن في السمسم، فيجعلونه جزء المخلوق، وتصور هذا كاف للعلم بفساده.

ويشير ابن تيمية بعد ذلك إلى أن هؤلاء قصدوا عبادة الله وأرادوا معرفته ورأوا أثره سبحانه في مصنوعاته ومخلوقاته، فصار حالهم كحال من لم يفرق بين الشمس وشعاعها، ولم يدركوا الفرق بين الرب والمربوب، ولم يراعوا مباينته لمخلوقاته. ومنشأ هذا كلِّه -وهي التقاطة حسنة من ابن تيمية- أن قلوبهم شهدت وأدركت وجودا مطلقا بسيطا ليس له اسم خاص كالحي والعليم والقدير، ولا له صفة معينة تميزه عن شيء، وهو الوجود المشترك. لكنَّ هذا الشهود الذي يحكيه غلاة المتصوفة شهود نفساني داخلي ليس له أي حقيقة في الخارج، ثم إن كثيرا من المؤمنين الذين يخاطبهم هؤلاء المتصوفة لا يعرفون هذا الشهود ولا يتصورونه، وإذا أخبروا بذلك وأجابوا به، قال لهم أرباب وحدة الوجود: إنكم لم تعرفوا أو لم تذوقوا.

ويذكر ابن تيمية أنه قد جادل بعض هؤلاء وبين لهم أن غاية ما عندهم شهود ذهني قلبي، وأنه لو سلمنا جدلا أن يكون لهذا الوجود الكلي المطلق تحقق خارجي فإما أن يكون صفةً للموجودات، أو جزءا منها. ويخبر ابن تيمية أن هؤلاء المتصوفة مع ظنهم الخاطئ أن هذا الذي تصوروه موجود في الخارج، أضافوا إلى ذلك أنه لم يبق في الخارج غيره، فيغيب إحساسهم وتذهل عقولهم عن المدركات المتعينة الحقيقية. ثم يورد ابن تيمية عليهم بعد ذلك عددا من الاعتراضات والإشكالات:

أولها: لو قدّرنا أن هذا الوجود الكلي ثابت في الخارج، فالأصل أن وجود الكلي لا يعارض ولا يضادُّ وجود المعينات والجزئيات؛ فثبوت أعيان الموجودات في الخارج متحقق دون شك، فإثباتكم الكلي في الخارج ونفيكم الجزئي المعين= سفه ومكابرة.

ثانيها: غيابكم عن شهود الموجودات المتعينة لا يعني عدمها، "فالفرق ثابت بين أن يُعدم الشيء في نفسه ويفنى ويتلاشى، وبين أن يُعدم شهود الإنسان له وذكره ومعرفته.[(١)]"

ثالثها: زعمهم أن منشأ الشعور بالكثرة في الكون والأشياء والموجودات راجع للحس، والحس يخدع، وأن الشهود القلبي الحقيقي لهذا الوجود المطلق كافٍ وكفيلٌ بإلغاء وإفناء التفرقة والكثرة. فالعقل عندهم هو الذي يشهد الكليات والمطلقات دون

((١)) الجواب الصحيح ٣١١/٤.

الحس، فإذا أُبطِلَ الحسُّ لم يبقَ إلا الوجود الكلي. ثم يضمون لكل هذا إفكَهم ومقالتهم الكبيرة أن هذا الوجود الكلي المطلق هو الله، تعالى وتقدس سبحانه. "فيبقى الرب عندهم وهما وخيالا في نفوسهم، لا حقيقة له في الخارج.[١]"

ويختم ابن تيمية بإشكال رابع على هيئة سؤال دامغ لا مخرج ولا مهرب منه، وقد أخبر أنه أورده على بعض حذّاقهم فاعترف بالعجز عن الجواب، وهو: لو سلمنا أن هذا الوجود المطلق ثابت في الخارج، وأنه عين الموجودات كلها وحقيقتُها؛ "فمن أين لكم أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السماوات والأرض؟[٢]". ويقرن ابن تيمية هذا كله بإشارة لطيفة عزيزة إلى أن الحس الباطن والظاهر محتاج دوما للعقل الذي يميز بين المحسوسات، فحس لا عقل معه يُدخل على المرء أغلاطا كثيرة لا تُحصى. ولا يفوّت ابن تيمية لفت الأنظار إلى خطأ منهجي يلتزمه غلاة المتصوفة حين يصرحون برفض العقل والسمع، بدعوى الشهود القلبي والكشف والحدس.

****

((١)) الجواب الصحيح ٣١٢/٤.

((٢)) المرجع السابق ٣١٣/٤.

الخاتمة وأبرز النتائج والتوصيات:

تبيّن من مجمل الدراسة أنّ نقدَ ابن تيمية لابن سبعين يجيءُ جزءًا من مشروعٍ نقديٍّ أكبر للاتجاه الاتحادي وفلسفة «وحدة الوجود»، وأنّ هذا النقد لا يُختزل في أحكامٍ تقويمية حدّية، بل يقوم على تفكيكٍ مفهوميّ متدرّج يَستندُ إلى ثلاثة مسارات متداخلة:

- مسارٌ اعتقاديٌّ نقليٌّ يُحاكم المذاهب إلى الكتاب والسنة وإجماع السلف، ويحدّد معيارَ «التعطيل والتمثيل» إطارًا كاشفًا عن تناقضات القول بالوحدة.
- مسارٌ عقليٌّ برهانيٌّ يُميّز أنواع المطلق والكلي ويُبطل «تَشْيِيءَ» الكليات في الخارج، ويَردُّ خلطَ الوجود بالماهية ولوازمَ ذلك في باب الأسماء والصفات.
- مسارٌ تاريخيٌّ-مقارن يَرصُدُ خرائطَ الاتحادية وطبقاتِها (ابن عربي/القونوي/التلمساني/ابن سبعين)، ويُفرّقُ بين درجاتٍ من المقالة: من وحدة الوجود مع كثرة الموجود (ابن عربي) إلى الوحدة المطلقة التي تلتزم زوالَ الثنائية رأسًا (ابن سبعين).

وقد دلّت القراءةُ على نتائجَ مركزية:

أ) مقالةُ ابن سبعين تُبنى على خلطٍ منهجيٍّ بين «المطلق بشرط الإطلاق» و«المطلق لا بشرط»، وبين الكلي والجزئي، بما يؤدّي إلى قلب العلاقة بين الخالق والمخلوق: فإمّا يُجعل الكلّي العدميّ ربًّا لا وجود له في الخارج، وإمّا يُجعل الربُّ جزءًا سارياً في الأشياء، وكِلاهما باطل عقلًا وشرعًا.

ب) تحليلُ ابن تيمية يُظهر تركيبَ المذهب السبعيني من موادَّ كلاميةٍ (جهمية)، وصوفيةٍ (شطحية)، وفلسفيةٍ (مشائية)، وأنّ غموض المقالة والتباسها آتٍ من مفاهيم منطقيةٍ/ميتافيزيقيةٍ أُلبست أثوابَ مصطلحاتٍ صوفيةٍ مُجملة.

ج) شدّةُ أحكام ابن تيمية على «المتفلسفة من المتصوفة» لا تُنافي أصلًا اعتذاريًّا منهجيًّا: الفصل بين القائل والمقالة، والتوسّع في العذر للجاهل والمقلِّد، والنظر في توبة الأعيان، مع إبقاء الحكم العقديّ على المقالة ذاتِها.

د) يَسِمُ ابن تيمية ابنَ عربي بالاضطراب الذي يخفّف لوازمَ الوحدة، ويجعل القونويَّ أشدَّ فلسفةً وأبعدَ عن الحديث والتصوّف المشروع، ويصف التلمسانيَّ بمآلاتٍ تتسق مع الوحدة المطلقة في أغلظ صورها؛ ويُصنّف ابنَ سبعين في جهة الالتزام التامّ بلوازم المطلق والكلي على نحوٍ يُنتج وحدةً مطلقةً أقربَ إلى السفسطة.

هـ) تُظهر المادةُ النصّية أنّ ابن تيمية يستعمل منهجًا مقارنًا خصبًا: يَقرِّب الاتحاديةَ من الباطنية والدهرية في الجوهر، ويشرح استراتيجياتِهم الدعوية ومآلاتِ تعطيلهم الشرع والأمر والنهي، ما يُبرز أنّ النقاش ليس لغويًّا أو ذوقيًّا فحسب بل هو نقاشٌ في بنية «التوحيد» نفسِه.

****

قائمة المصادر والمراجع :

- ابن سبعين وفلسفته الصوفية، أبو الوفا الغنيمي التفتازاني، دار الكتاب اللبناني-بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٣م.
- الاستغاثة في الرد على البكري، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- الانتصار لأهل الأثر المطبوع باسم «نقض المنطق»، ابن تيمية، المحقق: عبد الرحمن بن حسن قائد، راجعه: سُعود بن عبد العزيز العُريفي - عمر بن سَعْدِي الجزائري، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثالثة، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.
- الإيمان الأوسط (أو شرح حديث جبريل)، ابن تيمية، دراسة وتحقيق: الدكتور علي بن بخيت الزهراني، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤٢٣ هـ
- بحر بلا ساحل: ابن عربي، الكتاب والشريعة، ميشيل شودكيفيتش، دار المدى الإسلامي.
- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد، ابن تيمية، تحقيق ودراسة الدكتور: موسى الدويش، الناشر: مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، الناشر: مجمع الملك خادم الحرمين الشريفين لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م
- الرد على المنطقيين، ابن تيمية، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، حققه مجموعة بإشراف: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة الصادرة عن مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ.
- الصفدية، ابن تيمية، المحقق : محمد رشاد سالم، الناشر : مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة : الثانية، ١٤٠٦هـ.
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لتقي الدين الفاسي المكي، تحقيق: محمد عبد القدر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- في الآراء الطبيعية لمتكلمي الإسلام ومقاصدها الإلهية، عبد الرزاق محمد، مركز نماء للبحوث والدراسات-بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٨.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ه.
- مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله، وساعده: ابنه محمد وفقه الله، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة – السعودية، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية، دار الباز للنّشر والتوزيع-مكّة المكرّمة.
- مشكلة الكليات المنطقية: دراسة لحقيقة الكلي وآثاره، ماهر الشبل، ابن النديم للنشر والتوزيع-الجزائر، الطبعة الأولى ٢٠٢٠.
- منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية، ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- النبوات، ابن تيمية، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- الوحدة المطلقة عند ابن سبعين، محمد ياسر شرف، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام-الجمهورية العراقية، ١٩٨١.